الإشهـار بتـصحيح زيادة (وَكُـلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ)

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى صحبه ومن والاه ... أما بعد :

فهذا بحث حديثي مختصر ، خَلَصْتُ فيه إلى تصحيح زيادةٍ في (خطبة الحاجة) ، فقد نـقلها – خطبة الحاجة – عن النبي ﷺ : عبد الله بن مسعود وأبو موسى الأشعري وعبد الله بن عباس وجابر بن عبد الله ونُبيط بن شريط وعائشة رضي الله عنهم ، وعن تابعي واحد هو الزهري مرسلاً .

وهذه الزيادة جاءت في حديث جابر في سنن النسائي ، ولمن أراد المزيد في ألفاظ (خطبة الحاجة) فليُراجع ما كتبه الشيخ الألباني في كتيبه (خطبة الحاجة التي كان رسول الله ﷺ يعلمها أصحابه) ، وتسهيلاً للباحثين و طلبة العلم ؛ جعلتها على صورة حوار بين مُصَحِّحٍ و مُضَعِّفٍ ، وقد استفدت ممن كتب في هذه الزيادة سواء أكان مُصَحِّحَاً أو مُضَعِّفَاً ، فالله أسأل أن ينفع بها .

الـمُصَحِّح : زيادة " وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ " صحيحة .

الـمُضَعِّف : بل ضعيفة ، فيها شذوذ .

الـمُصَحِّح : ومَن ذا الذي شذَّ بها ؟

الـمُضَعِّف : عبدالله بن المبارك خالف جميع من يروي عن سفيان الثوري ، فهم لم يذكروا هذه الرواية .

الـمُصَحِّح : هذا الكلام غير مُسلَّم ؛ لأمور ثلاثة :

الأول : ابن المبارك لم يخالف و إنما تفرد بهذه اللفظة، وعلى التسليم بأنه خالف؛ فأحياناً يخالف الفرد الجماعة ويروي الحديث بوجهٍ بخلاف ما رووه ، ومع هذا يكون حديثه مقبولاً غير مردود؛ وذلك لعدة أمور ، منها :

١ – إذا كان الشيخ المختلف عنه من الحفاظ المكثرين في المشايخ والروايات كالزهري .

٢ – أن يكون هذا الراوي من الثقات الذين يُهاب تخطئتهم .

٣ – أن يكون الراوي – المخالف للثقات – له مزية في الشيخ المختلف عنه ، كإسرائيل في أبي إسحاق السبيعي و أبي معاوية في الأعمش .

وهناك أمثلة كثيرة تُقرِّر ما ذكرناه – ليس كل من خالف صار حديثه شاذاً – ذكرها علماء الحديث .

الثاني : لو أمعنَّا النظر فيمن خالفهم ابن المبارك ؛ لوجدناهم دونه في الضبط عدا يحيى بن سعيد القطان فإنه نِدٌّ لابن المبارك ، فإليك أسماؤهم ، مع مرتبتهم في الحديث :

١ – أنس بن عياض الليثي ؛ قال الحافظ في التقريب :"ثقة" .

٢- سليمان بن بلال التيمي مولاهم ؛ قال الحافظ في التقريب :"ثقة".

٣-عبد العزيز بن محمد الدراوردي ؛ قال الحافظ في التقريب :"صدوق كان يحدث من كتب غيره فيُخطئ ".

٤- عبد الوهاب بن عبدالمجيد الثقفي ؛ قال الحافظ في التقريب :" ثقة تغير قبل موته بثلاث سنين " .

٥- محمد بن جعفر بن محمد الهاشمي ؛ قال الذهبي في "الميزان" :"تُكلم فيه" ؛ و أقره الحافظ في "اللسان" .

٦- مصعب بن سلام التميمي ؛ قال الحافظ في التقريب :"صدوق له أوهام" .

٧- وهيب بن خالد الباهلي ؛ قال الحافظ في التقريب :" ثقة ثبت لكنه تغير قليلاً بأخرة " .

٨- يحيى بن سليم الطائفي ؛ قال الحافظ في التقريب:"صدوق سيء الحفظ" [1] .

ـــ وأمَّا عبد الله بن المبارك فقد قال فيه الحافظ في التقريب:"ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد ، جُمعت فيه خصال الخير " ، و لما ترجم له المزي في (تهذيب الكمال) استهلَّها بقوله : " أحد الأئمة الأعلام و حفاظ الإسلام" ، وختمها بقول ابن سعد فيه : "و كان ثقة مأموناً إماماً حجة كثير الحديث" .

فكيف تُعَلُّ زيادة هذا "الثقة الثبت الإمام الحجة" و يُسلك بها سبيل المخالفة و تُرمى بالشذوذ ؟!!

و كان الإمام مسلم قد جلَّى هذه المسألة حيث قال في (مقدمة صحيحه) : " أَنْ يَكُونَ قَدْ شَارَكَ الثِّقَاتِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْحِفْظِ فِي بَعْضِ مَا رَوَوْا، وَأَمْعَنَ فِي ذَلِكَ عَلَى الْمُوَافَقَةِ لَهُمْ، فَإِذَا وُجِدَ كَذَلِكَ، ثُمَّ زَادَ بَعْدَ ذَلِكَ شَيْئًا لَيْسَ عِنْدَ أَصْحَابِهِ قُبِلَتْ زِيَادَتُهُ ".

الثالث : هناك من تابع ابن المبارك على هذه الزيادة ، فقد ذكرها أبونعيم في (المستخرج) برقم (١٩٥٣) من طريق أَبِي بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعُثْمَانَ قَالا ثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ ، و من طريق سَالِمِ بْنِ جُنَادَةَ ثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ بذكر زيادة " وكل ضلالة في النار "، ثم أحال على رواية مسلم فقال : " رَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَنْ وَكِيعٍ " .

فوكيع تابع ابن المبارك متابعة تامَّة في سفيان .

الـمُضَعِّف : لكنَّ الإمام مسلماً تحاشا ذكر هذه الزيادة في صحيحه .

الـمُصَحِّح : فكان ماذا ؟!! فهل تظن أنَّ من صنيع الإمام مسلم - حيث أخرج الحديث في "صحيحه" من طريق عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن جعفر به بدون الزيادة المذكورة ، ثم ذكر طريق وكيع عن سفيان عن جعفر و لم يسق لفظه بتمامه و إنما قال : "ثم ساق الحديث بمثل حديث الثقفي " - يعني بذلك يُضَعِّفُ هذه الرواية ؟

---

(١) علق الحافظ في (الفتح) فقال : والتحقيق أنَّ الكلام فيه – يحيى بن سليم – إنما وقع في روايته عن عبيدالله بن عمر خاصة . اهـ (٥ / ١٦٨) تحت حديث رقم (٢٢٢٧) .

فهذا وَهَمٌ منك ، فليس فيه ما يدل على أنَّ مسلماً (تحاشا) تلك اللفظة ، و لو ادعى مُدَّعٍ أنه إنما فعل ذلك ليبين اختلاف لفظ وكيع عن لفظ الثقفي تقديماً و تأخيراً، وفي بعض الألفاظ كذلك، لما حاد عن الجادة ؛ لأنه أتى في الطريق الثانية بما يبين هذا الاختلاف من تقديم بعض جمل الحديث على غير سياق الطريق الأولى مكتفياً بذلك القدر ، و لم يتطرق لذكر "اللفظة" التي نحن بصدد بيان صحتها .

ولنسلم لك – جدلاً – أنَّ الإمام مسلماً قد "تحاشا" هذه الزيادة، فهل هذا كافٍ في الطعن في صحتها ؟ كلا .. لأنَّ هذا المسلك لم يُذكر في كتب المصطلح كَعِلَّةٍ قَادِحَةٍ بل لقد أنكروا على من ادعى أنه لم يفت "الصحيحين" إلا القليل ؛ و لولا ذلك لما ألفت المستخرجات على الصحيحين ، وإنَّ " مستدرك" الحاكم لخير دليل على ذلك رغم ما انتقد من أحاديثه .

قال الإمام ابن كثير في (مختصر علوم الحديث) : " وقد خُرِّجَت كتب كثيرة على الصحيحين، يؤخذ منها زيادات مفيدة، وأسانيد جيدة، كصحيح أبي عوانة، وأبي بكر الإسماعيلي، والبرقاني، وأبي نعيم الأصبهاني وغيرهم " اهـ

الـمُضَعِّف : هناك من أعلَّها – الزيادة – بضعف جعفر بن محمد المعروف بـ (بالصادق)، وأخذه الحديث وِجَادَة .

الـمُصَحِّح : هذا ذهول منك، فجعفر بن محمد المعروف بـ (الصادق)، هو مَخْرَجُ الحديث بهذه الزيادة وبدونها، فيلزم من أعلَّ هذه الزيادة بهذه العلة أن يُضَعِّفَ حديث ابن عباس في صحيح مسلم فهي من طريقه ، فتنبَّه !!

ثمَّ إنَّ جعفر بن محمد قال فيه الحافظ في التقريب :"صدوق فقيه إمام" ، ووثقه ابن معين والنسائي وأبو حاتم وزاد " لا يُسْأَلُ عَن مِثْلِهِ "[1] ؛ وأما الوجادة فقد أجاب عنها الحافظ في "التهذيب" بكلام وجيه فارجع إليه إن شئت ؛ ثم هي من طرق التحمل المقبولة كما هو مفصَّل في كتب المصطلح .

الـمُضَعِّف : وماذا تقول فيمن أعلها – الزيادة – بـ (عتبة بن عبدالله) الراوي عن ابن المبارك ؟

الـمُصَحِّح : رحم الله شيخنا مُقْبِلاً الوَادِعِي ؛ إذ كان يردد علينا في دروسه قول علي بن المديني : " الباب إذا لم تُجمع طرقه، لم يتبيَّن خطؤه " فعتبة هذا هو : عتبة بن عبدالله اليحمدي "صدوق" كما قال الحافظ في التقريب ، ثم إنه لم ينفرد بهذه الزيادة عن ابن المبارك ، فقد تابعه حبان بن موسى السُّلمي ، و هو ثقة من رجال الشيخين .

الـمُضَعِّف : شيخ الإسلام ابن تيمية أنكرها ، فقد قال : " وَلَمْ يَقُلْ: (وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ) ، بَلْ يَضِلُّ عَنْ الْحَقِّ مَنْ قَصَدَ الْحَقَّ وَقَدْ اجْتَهَدَ فِي طَلَبِهِ فَعَجَزَ عَنْهُ فَلَا يُعَاقَبُ وَقَدْ يَفْعَلُ بَعْضَ مَا أُمِرَ بِهِ فَيَكُونُ لَهُ أَجْرٌ عَلَى اجْتِهَادِهِ وَخَطَؤُهُ

([1]) كما في (تهذيب التهذيب) في ترجمة (جعفر بن محمد) .

الَّذِي ضَلَّ فِيهِ عَنْ حَقِيقَةِ الْأَمْرِ مَغْفُورٌ لَهُ. وَكَثِيرٌ مِنْ مُجْتَهِدِي السَّلَفِ وَالْخَلَفِ قَدْ قَالُوا وَفَعَلُوا مَا هُوَ بِدْعَةٌ وَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ بِدْعَةٌ " مجموع الفتاوى (١٩ / ١٩١) .

الـمُصَحِّح : مع أنه – شيخ الإسلام – رد الزيادة المذكورة من حيث المعنى فقط ، فقد ورد عنه عكسه تماماً ، من تصحيحٍ لها و استدلالٍ بها و تفسيرها و توجيه معناها بما يليق به ، فقد قال في (اقتضاء الصراط المستقيم) ص (٢٢٩) بعدما ذكر حديث جابر برواية مسلم :"و في رواية للنسائي (وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ) ، ثم بين أن:"هذه قاعدة قد دلت عليها السنة و الإجماع مع ما في كتاب الله من الدلالة عليها أيضاً " إلى أن قال ص (٢٣٢):" أما القول إن شر الأمور محدثاتها، وإن كل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار، والتحذير من الأمور المحدثات: فهذا نص رسول الله ﷺ ، فلا يحل لأحد أن يدفع دلالته على ذم البدع، ومن نازع في دلالته فهو مراغم " .

فلا يحق لأحد بعد هذا أن يضرب أحد قوليه بالآخر ؛ لأنه لا يوجد أي دليل على تقديم أحدهما على الآخر .

الـمُضَعِّف : من سبقك في تصحيحها ؟

الـمُصَحِّح : صحح هذه الزيادة جماعة من أهل العلم ؛منهم من صرح بذلك كأبي نعيم في "الحلية"(٣/ ١٨٩) قال:"هذا حديث صحيح ثابت من حديث محمد بن علي رواه وكيع و غيره عن الثوري" ،و البيهقي في "الاعتقاد" ص (١٢٧) قال:"روينا في الحديث الثابت " ثم ذكر حديث جابر بالزيادة المذكورة .

و منهم من صححها شارحاً أو مستشهداً كابن تيمية والذهبي و ابن كثير وابن القيم و ابن حجر و السيوطي و الشوكاني . و غيرهم؛ بل منهم من تأولها كالصنعاني و السندي قالا :"أي صاحبها في النار"[٣] ؛ و صححها من علماء هذا العصر : الألباني و الأثيوبي .

أبوعمَّار ياسر العدني

٨ جمادى الآخرة ١٤٣٨ هـ

الموافق ٨ / ٣ / ٢٠١٧ م

(٣) كما هو معلوم عند العلماء قاعدة : " التأويل فرع التصحيح " .